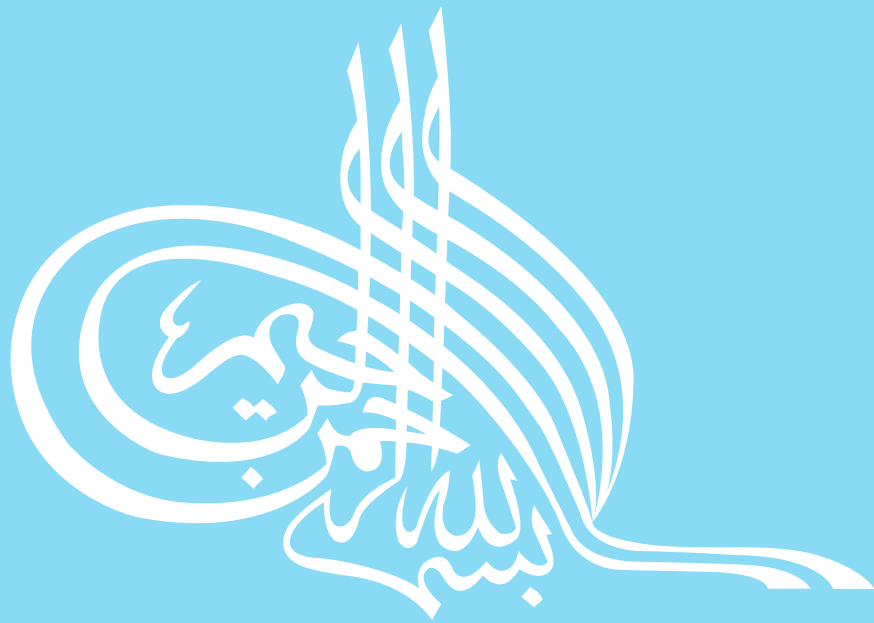




KHALEEJI | المصرف
COMMERCIAL | الخليجي
BANK | التجاري





صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
لقوة دفاع البحرين
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

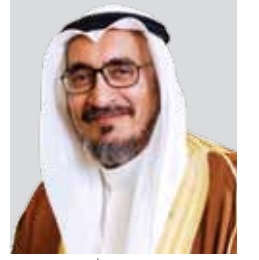
٣	مؤشرات مالية
٤	أعضاء مجلس الإدارة
٥	هيئة الرقابة الشرعية
٦	تقرير رئيس مجلس الإدارة
٨	تقرير الإدارة التنفيذية
١٠	الحوكمة الإدارية
١٢	إدارة المخاطر
١٥	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
١٦	تقرير مدققي الحسابات
١٨	البيانات المالية الموحدة
٢٤	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٦٦	إيضاحات إدارة المخاطر

٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	
٥٤,٧٧٨	٣٣,٢٣٢	١٩,٥٨٥	٢٢,٩٢٩	١٩,٨١٧	إجمالي الدخل
٢٧,٣٠٤	٣,١٠٠	(٦,٥٣٣)	٥١٨	٧٥١	صافي الربح / (الخسارة)
٤٦٤,٩٩٣	٤٧٣,٦٠٤	٤١٩,٢١٦	٤٤٧,٥١٥	٤٧٣,١٥٩	إجمالي الموجودات
١٣٧,٩٨٢	١٢٦,٥٧٤	١١٨,١٥٨	١١٨,٩٢٣	١١٩,٤٤٨	إجمالي حقوق الملكية
٢٦,٥٢	٣,٠٤	(٥,٨٧)	٠,٤٦	٠,٦٧	العائد على السهم (بالفلس)

أعضاء مجلس الإدارة



عبدالرحمن محمد جمشير
نائب رئيس مجلس الإدارة



الدكتور فؤاد عبدالله العمر
رئيس مجلس الإدارة



عبدالله عبد الكريم شويطر
عضو مجلس الإدارة



طارق قاسم فخرو
عضو مجلس الإدارة



خالد راشد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة



إبراهيم حسين إبراهيم
عضو مجلس الإدارة



هشام أحمد الرئيس
عضو مجلس الإدارة



الدكتور أحمد خليل المطوع
عضو مجلس الإدارة



مصبح سيف المطيري
عضو مجلس الإدارة



محمد براك المطير
عضو مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

يعمل المصرف الخليجي التجاري وفقاً لإرشادات هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلاثة من علماء الدين الأجلاء ممن يمتلكون الخبرة الكافية في القطاع المالي. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة مدى تطابق أعمال المصرف ومنتجاته وإستثماراته مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتضم الهيئة في عضويتها كلاً من:

د. فريد يعقوب المفتاح رئيس الهيئة الشرعية الخبرة:	د. فريد محمد هادي عضو تنفيذي بالهيئة الشرعية الخبرة:	الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي عضو الهيئة الشرعية الخبرة:
<ul style="list-style-type: none">• عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.• وكيل وزارة العدل والشئون الإسلامية – البحرين.• قاضي سابق في المحكمة الشرعية العليا.• محاضر سابق بجامعة البحرين.	<ul style="list-style-type: none">• أستاذ الفقه والحديث المساعد بكلية الآداب قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة البحرين.• مدير برنامج البكالوريوس في الإقتصاد والتمويل الإسلامي – جامعة البحرين.• نائب رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي.• عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف الإسلامية.	<ul style="list-style-type: none">• عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.• عضو الهيئة الشرعية لمصرف البحرين المركزي.• عضو مجلس إدارة مؤشر داوجونز الإسلامي.• عضو هيئة الرقابة الشرعية لعدد من المصارف وشركات التكافل الإسلامية.
المؤهلات: <ul style="list-style-type: none">• حاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة إندبرج – المملكة المتحدة.	المؤهلات: <ul style="list-style-type: none">• حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام ابن حزم في الجهالة من جامعة إندبرج – المملكة المتحدة.• حاصل على شهادة الدكتوراة في منهج الإمام البخاري من جامعة الملك محمد الخامس – المملكة المغربية.	

تقرير رئيس مجلس الإدارة

والحسابات الجارية) ليصل إلى ٢، ٢٨١ مليون دينار بحريني، الأمر الذي يعكس ثقة العملاء في منتجات المصرف وخدماته.

وتماشياً مع نموذج عمل المصرف وتوجهاته الإستراتيجية، فقد تم افتتاح فرعين جديدين في منطقتي الحد والرفاع، ليصل بذلك إجمالي عدد فروع المصرف إلى سبعة فروع. كما استمر المصرف في ترويج وتسويق مجموعة متنوعة ومتكاملة من منتجات تمويل المستهلك وتشمل تمويل السيارات، والتمويل الشخصي، والتمويل العقاري وبطاقات فيزا الإئتمانية، حيث يسعدني القول بأن هذه المنتجات قد لاقت استحساناً كبيراً من قبل عملاء المصرف. كما واصل حساب الوافر في النمو واستقطاب شريحة جديدة من العملاء حيث بلغ النمو في ودائع هذا الحساب ٢، ٥ مليون دينار بحريني مقارنة بعام ٢٠١١. ومواصلة لنجاحه في إطلاق منتجات الودائع، قام المصرف بإطلاق حساب المربحة "الثابت" وحساب "المربحة المقدمة"، الأمر الذي أسهم في إستقطاب ودائع إضافية، ساهمت في تنويع قاعدة عملاء المصرف وإدارة السيولة بكفاءة عالية. كما استمر فريق العمل بالمصرف في إدارة محفظة المنتجات الإستثمارية وحسابات الإستثمار المقيدة بنشاط، لتعزيز قيمة الأصول الموجودة في تلك المنتجات وليساهم في العمل على إتاحة أفضل الفرص للتخارج منها.

التطوير التنظيمي

يؤمن مجلس الإدارة بضرورة بناء قدراته التنظيمية، بما في ذلك الكوادر البشرية، من أجل المنافسة على المدى الطويل. إن الكوادر البشرية الملتزمة والمؤهلة هي المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف المصرف. ولتحقيق أهدافه

للمصرف، وإطلاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة خاصة بتمويل الأفراد.

الأداء العام للمصرف

كما هو الحال مع المؤسسات المالية الأخرى، فقد كانت للظروف الإقتصادية تأثيرات سلبية على المصرف، بصورة مباشرة وغير مباشرة. ومع ذلك، يسرني القول بأننا إستطعنا من خلال اتباع سياسات إدارية فاعلة، من اجتياز هذه المرحلة الصعبة بنجاح. لقد ركز المصرف على تنويع وتوسيع نطاق أعماله مع الاحتفاظ بنسبة سيولة جيدة وملاءة مالية عالية.

لقد حقق المصرف، بتوفيق من الله عز وجل، أرباحاً صافية بلغت ٧٥١ ألف دينار بحريني مقارنة بأرباح بلغت ٥١٨ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١١. كما واصل المصرف في الحفاظ على نسب سيولة قوية (حيث تمثل الموجودات السائلة نسبة ١٩، ٢٪ من موجودات المصرف) وكفاية رأس مال (تبلغ نسبة كفاية رأس المال النظامي للمصرف ٢٨، ٤٪)، حيث تتجاوز هذه النسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

وعلى الرغم من ظروف السوق الصعبة، فقد بلغ النمو في الميزانية العمومية للمصرف ما نسبته ٥، ٨٪ من ٤٤٧ مليون دينار بحريني إلى ٤٧٣ مليون دينار بحريني. كما بلغ النمو في إيرادات القطاع التجاري ما نسبته ٨، ٨٪، بزيادة مؤثرة في إيرادات أنشطة تمويل المستهلك بلغت ٧، ٧٪. كما بلغت الزيادة الإجمالية في موجودات التمويل نسبة ٢٥، ٢٪ حيث بلغت محفظة تمويل المستهلك ٣١، ٢ مليون دينار بحريني، أي بزيادة ١٠، ٨٪ مقارنة عام ٢٠١١. بلغ النمو في ودائع العملاء (بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الإستثمار ومراجعات العملاء



حضرات السادة المساهمين الكرام،

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لحضراتكم البيانات المالية الختامية للمصرف الخليجي التجاري وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. هذا هو العام الثامن من عمر المصرف، وقد كان عاماً مليئاً بالتحديات الكبيرة، إذ أن المؤشرات الإقتصادية مازالت غير مستقرة، على خلفية استمرار الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن تراجع النشاط الإقتصادي في قطاعات السوق المحلية.

لقد استمر المصرف خلال العام ٢٠١٢ في تنفيذ نموذج أعماله المبني على أساس خطته الاستراتيجية، والرامية إلى تحسين خدماته المصرفية لقطاع الأفراد والمؤسسات. فعلى الصعيد المحلي، تم العمل على زيادة حصة المصرف من التمويل التجاري للشركات وتمويل الأفراد، وكذلك العمل على توسعة أعمال المصرف إقليمياً. وبالرغم من أن ما تم تحقيقه من استراتيجيتنا مازال دون طموحاتنا، إلا أننا تمكنا بفضل الله تعالى من افتتاح فروع جديدة

شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن عظيم امتناني لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، ولصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية ولمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم امتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للمصرف، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتقانيهم.

والله ولي التوفيق.

الدكتور فؤاد عبد الله العمر

رئيس مجلس الإدارة

مبادرات عديدة تعود بالنفع على المجتمع. في عام ٢٠١٢، قام المصرف بتقديم مساعدات نقدية وعينية للعديد من المؤسسات التي تُعنى بتقديم المساعدات الإنسانية، والتعليمية، والصحية وغيرها. وسيواصل مجلس الإدارة التزامه بدعم مثل هذه الأنشطة وذلك من منطلق إيمانه المطلق بمسؤوليته الاجتماعية.

نظرة مستقبلية

يرى مجلس الإدارة بأن التحديات الأخيرة التي واجهت القطاع المصرفي ستستمر في عام ٢٠١٣م ولن يكون المصرف بمنأى عن هذه التحديات. ومع ذلك، يتوقع مجلس الإدارة توفر العديد من فرص النمو لأعمال المصرف، ليس في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي فقط، ولكن في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً. وخلال السنوات الأربع الأخيرة، اتخذ المصرف عدة خطوات لتنوع موجوداته، ومصادر دخله وتوسيع قاعدة عملائه، وسيسهم إطلاق منتجات تمويل المستهلك وتوسعة شبكة الفروع في دعم هذا المسعى.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه المصرف على المدى المتوسط، يتمثل في مدى إمكانية تعزيزه لقدراته التنافسية المحلية والإقليمية. وسوف يستمر المصرف في العمل على تحقيق مزيد من النمو في مجال تقديم خدمات مصرفية جديدة للمؤسسات والأفراد، ودراسة الفرص الاستثمارية المتاحة للاستحواذ على كيانات أخرى ومحافظة أصول وكذلك تشكيل تحالفات استراتيجية أو اندماجات مع مؤسسات مالية أخرى. وسيستمر المصرف في تعزيز وتوسيع شبكة فروعه وقنوات اتصاله لضمان الوصول إلى أكبر عدد من العملاء.

التوسعية، قام المصرف بتوظيف ١١ موظفاً في عام ٢٠١٢، أغلبهم في إدارة الخدمات المصرفية للأفراد. كما واصل المصرف في الاستثمار في تدريب وتطوير موارده البشرية من خلال برامج التدريب الخارجية والداخلية وتطوير برنامج تدريب الخريجين الجدد. ويفخر مجلس الإدارة بأن نسبة البحرية لديه قد بلغت ٩٥٪. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعم المصرف صندوق تنمية الموارد البشرية في مملكة البحرين، وصندوق الوقف، ومؤسسة تمكين، كما قام أيضاً بتوفير فرص التدريب للطلاب والطالبات من مختلف الجامعات المحلية والدولية.

إن الإلتزام التام بالقواعد والمبادئ التي أقرها مصرف البحرين المركزي وغيره من الجهات الرقابية هو عنصر أساسي في إستراتيجية المصرف. وخلال العام، قام مجلس الإدارة بطرح مبادرات هامة لتطبيق أعلى معايير الحوكمة في المصرف. وبناء على توصيات الخبراء في هذا المجال، أدخل المصرف تعديلات ضرورية على إطار الحوكمة المتبع لديه، وذلك لضمان الإلتزام التام بمتطلبات القانون الجديد الصادر عن مصرف البحرين المركزي. ويسعدني أن أبلغكم بأن المصرف قد التزم بالفعل بمتطلبات القانون الجديد، وسنلتزم دائماً باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان الإلتزام المستمر من قبلنا لهذه المتطلبات.

المسؤولية الاجتماعية

يحرص مجلس الإدارة بأن المصرف، كمؤسسة نامية، يتحمل مسؤولية تجاه المجتمعات التي يعمل بها، وفي السابق، قام المصرف بدعم

تقرير الإدارة التنفيذية



السيد: سيلفان فارجيس
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات

السيد: فؤاد علي تقي
نائب المدير العام للعمليات المصرفية التجارية

السيد: مهدي عبد النبي محمد
مساعد المدير العام - مدير العمليات والشؤون الإدارية

السيد: تي إن راميسان
مساعد المدير العام - مدير إدارة المخاطر والإئتمان

على صعيد آخر، استكمل حساب التوفير الوافر، وهو حساب استثماري غير مقيد يقدم جوائز شهرية وربع سنوية وسنوية للعملاء، عامه الأول إذ أجري السحب على الجائزة الكبرى في سبتمبر ٢٠١٢م. وقد وزعت جوائز نقدية على ٢٤٠ فائزاً خلال ١٢ شهراً من بدء البرنامج تصل مجموعها إلى ١ مليون دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى الجوائز النقدية، كما فاز أحد المستثمرين بجائزة إضافية عبارة عن سيارة.

خلال العام، استطاع المصرف تنويع قاعدة العملاء واستقطاب المزيد من الودائع، كما تم إطلاق حساب "الثابت" وحساب "المربحة المقدمة" وكلاهما حظيا بقبول شريحة واسعة من العملاء. وبشكل عام، فقد ارتفعت ودايع العملاء، بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة ٤،١٪ لتصل إلى ٢،٢٨١ مليون دينار بحريني. وعلاوة على ذلك، يسرني أن أشير إلى أن تركيز الودائع قد انخفض بشكل كبير خلال العامين الماضيين، وهو شهادة على نجاح استراتيجيتنا الرامية إلى تقديم منتجات استهلاكية جديدة، وفتح المزيد من الفروع للوصول إلى شريحة جديدة من العملاء.

الخدمات المصرفية التجارية

لقد حقق المصرف تقدماً كبيراً في مجال توسعة نطاق أعماله المصرفية التجارية، ليواصل بذلك الإنجازات التي تمكن من تحقيقها في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م، فقد افتتح المصرف فرعين جديدين، وطرح منتجات استثمارية جديدة للأفراد والمؤسسات.

الخدمات المصرفية للأفراد

يمتلك المصرف الآن مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة للأفراد، بما في ذلك تمويل شراء السيارات، والتمويلات الشخصية والعقارية، وخدمات بطاقات فيزا الائتمانية وبطاقات الصراف الآلي ومجموعة أخرى من المنتجات الاستثمارية ذات خصائص متعددة المخاطر، إذ حظيت هذه المنتجات جميعها بقبول كبير في السوق، فقد وصلت قيمة محفظة التمويل الاستهلاكي للمصرف حالياً إلى ٣١،٢ مليون دينار بحريني، أي بزيادة قدرها ١٠٨،٩٪ خلال العام ٢٠١١م.

شهد عام ٢٠١٢م العديد من المؤشرات الإيجابية التي دلت على تعافي المصرف من تبعات الأزمة المالية العالمية، وبالرغم من أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية قد امتدت لتشمل القطاع المصرفي في المنطقة، إلا أن المصرف الخليجي التجاري قد عمل على تنفيذ استراتيجية طويلة الأمد، تركز على تقديم منتجات جديدة، وتوسعة قاعدة العملاء عن طريق افتتاح فروع إضافية في مملكة البحرين.

وبالرغم من أن ظروف السوق المحلية مازالت غير مستقرة، إلا أن الإدارة التنفيذية للمصرف الخليجي التجاري قد ركزت على إدارة الميزانية العمومية بصورة مثلى، كما سعت إلى تنويع المنتجات والخدمات المقدمة، وذلك بما يعزز من قدرتها على مواكبة التحديات المستقبلية.

التطوير المؤسسي

خلال عام ٢٠١٢م، استمر المصرف في تعزيز القدرات المؤسسية بما يتماشى مع النمو في حجم ونطاق الأعمال، إذ أن الاحتفاظ بالكوادر المؤهلة واستقطاب المزيد منها والعمل على تطويرها تعتبر جميعها أهداف رئيسية للمصرف. ولذلك، عمل المصرف على توفير البرامج التدريبية لموظفيه لإطلاعهم على مستجدات العمل المصرفي بما يتماشى مع اختصاصاتهم. كما واصل المصرف دعم الجيل الشبابي الواعد من خلال تنظيم ورش تدريبية قصيرة لطلاب وطالبات الجامعات ضمن برنامج إنجاز، هذا بالإضافة إلى دعم صندوق الوقف وإنجاز البحرين.

الخلاصة

من المتوقع أن تتواصل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي مما سيؤثر على القطاع المصرفي بمملكة البحرين إلا أن المصرف سيواصل قدماً في دراسة الفرص المتاحة محلياً وإقليمياً والعمل على الاستفادة منها بالصورة المثلى.

واستناداً إلى الاستراتيجية الجديدة، ستركز الإدارة التنفيذية على تنويع مصادر الدخل والموجودات وقاعدة العملاء، هذا بالإضافة إلى العمل فتح المزيد من الفروع للمصرف، ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق الرئيسية بالمنطقة.

وأخيراً، يسرنا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس الإدارة وسوق البحرين للأوراق المالية ومصرف البحرين المركزي وذلك على دعمهم المتواصل، والشكر موصول كذلك لعملائنا الكرام وموظفينا الذين عملوا بتفان وإخلاص وبروح جماعية خلال عام ٢٠١٢م.

وتماشياً مع استراتيجية المصرف التوسعية، فقد تم افتتاح فرعين جديدين في مناطق استراتيجية في الحد والرفاع، ليصل بذلك إجمالي عدد الفروع إلى سبعة، ولتتم تقديم الخدمات المصرفية الشاملة لعدد واسع من العملاء.

الخدمات المصرفية للمؤسسات

كان عام ٢٠١٢م مليئاً بالتحديات للشركات والمؤسسات التجارية العاملة في مملكة البحرين وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. ومازالت القطاعات الرئيسية مثل قطاعات العقار والإنشاء والسياحة تعاني تأثيرت الأزمة العالمية، إلا أن المصرف قد عمل على توسعة أعماله التجارية، فقد وصلت الموجودات الإجمالية إلى ٢٢٨,٣ مليون دينار بحريني أي بنمو بلغ ١٩٪ مقارنة بعام ٢٠١١م. وخلال العام، واصلنا تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع مختلف المؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي وبالذات في دولتي الإمارات العربية المتحدة والكويت، كما عملنا في مملكة البحرين على تشجيع برنامج تمكين إذ أنه سيوفر فرصاً جديدة في المستقبل.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

خلال الأعوام الماضية، حققت الأنشطة الاستثمارية نجاحاً ملحوظاً للمصرف، إلا أن الأزمة المالية على مدى السنوات الثلاث الماضية، قد أثرت بشدة على السوق الإقليمية، إذ أصبح المستثمرون أشد حذراً وأكثر ميلاً إلى تجنب المخاطرة. ولذلك، فقد ركزت الإدارة التنفيذية للمصرف على رسم استراتيجيات للتخارج من الاستثمارات بحلول عام ٢٠١٣م، كما تم تمديد تواريخ التخارج للعديد من المنتجات الاستثمارية للمصرف، ومازال فريق الاستثمار يعمل على دراسة جميع السبل المتاحة للتخارج من هذه الاستثمارات وتحقيق قيمة مضافة للمستثمرين.

معايير الحوكمة الإدارية

هيكل نظام الحوكمة

يركز نظام الحوكمة الإدارية العليا الذي يعتمده المصرف على مسؤوليات مجلس الإدارة، والإشراف على عمليات الإدارة العليا والمساءلة وفقاً لقوانين الرقابة وأفضل الممارسات المهنية. كما أن إطار العمل متوافق مع أفضل الممارسات والتطبيقات العالمية والمتطلبات التي تقضيها قوانين الهيئات الرقابية والتي تهدف إلى تشكيل هيكله ريادية متوازنة تمتاز بالإنصاف والشفافية بما يتحقق المنفعة لجميع المعنيين.

وضوابط الحوكمة الإدارية هي مجموعة إجراءات ومبادئ تضبط كيفية تنظيم المصرف لإدارته وعملياته بهدف الوصول بنجاح إلى الأهداف الإستراتيجية التي يضعها المصرف. ويعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً أمام مساهمي المصرف في إيجاد وتحقيق أداء مالي قوي يمتاز بالإستمرارية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين. وفي سبيل تحقيق ذلك، قام المجلس الإدارة باعتماد ومراقبة إستراتيجية المصرف والأداء المالي باستخدام إطار عمل لضوابط الحوكمة الإدارية الرشيدة والطرق الفاعلة لإدارة المخاطر.

ويلتزم المصرف بمعيار الحوكمة الإدارية ونظام الإفصاحات العامة وإفصاحات البورصة حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي. وترتكز فلسفة المصرف المتعلقة بالحوكمة الإدارية على أن تكون أخلاقية ومبنية على الشفافية فيما يخص جميع المعاملات. ولتحقيق هذا الهدف فقد وافق مجلس الإدارة على إطار الحوكمة الإدارية وسياسة التعارض في المصالح لعضو مجلس الإدارة وسياسة التداول للأفراد الرئيسيين في المصرف. ويعمل المصرف من خلال لجان مجلس الإدارة على تحقيق أعلى معايير الحوكمة لمصلحة المساهمين.

كما يلتزم المصرف بشكل متواصل بمراجعة معايير الحوكمة الإدارية وتطويرها لضمان استيفاء متطلبات إطار عمل الحوكمة الإدارية

المعدل المعمول به لدى كل من مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وكذلك ليوكب هذا الإطار المعايير العالمية لأفضل الممارسات المهنية.

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها إلى جانب مسئولية في رئاسة المجلس، وذلك للتأكد من أنها تقوم بمهامها على أكمل وجه، كما يقوم رئيس مجلس الإدارة بمراقبة أداء الرئيس التنفيذي والإبقاء على حلقة تواصل مع مساهمي المصرف. وقد أنشأ مجلس الإدارة لجاناً تابعة له ومنحها امتيازات تمثيلية معينة للإشراف على الإدارة ومراقبة أدائها في بعض العمليات التي يجريها المصرف وفي عملية صنع القرار. وسوف يتولى مجلس الإدارة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال اللجان المختلفة التابعة له، مسؤولية الإشراف على إدارة المصرف.

الهيكل التنظيمي للجان مجلس الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة أربع لجان ومنحها امتيازات تمثيلية معينة هي:

- لجنة المجلس للتدقيق والمراجعة: تتولى لجنة المجلس للتدقيق والمتابعة والمراقبة مسئولية التدقيق الداخلي والخارجي، والإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال.

- لجنة المجلس لشؤون الإستثمار والإئتمان: تتولى لجنة المجلس لشؤون الإستثمار والإئتمان مسؤولية الموافقة على الإستثمار والحصول على التمويل اللازم، وإعداد الضوابط وحدود الموافقات على المخاطر المختلفة، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود غير المشمولة في الميزانية العمومية.

- لجنة المجلس لشؤون التعينات، والمكافآت، وضوابط الحوكمة الإدارية: تتولى لجنة المجلس لشؤون التعينات، والمكافآت، وضوابط الحوكمة الإدارية مسؤولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى. كما تتولى مسؤولية الإشراف على إطار عمل ضوابط الحوكمة الإدارية للمصرف.

- لجنة المجلس لإدارة المخاطر: تتولى لجنة المجلس لإدارة المخاطر مسؤولية التأكد وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر، وكذلك للتأكد من أن المخاطر الأساسية تتم إدارتها وفقاً للمتطلبات التي يضعها مجلس الإدارة.

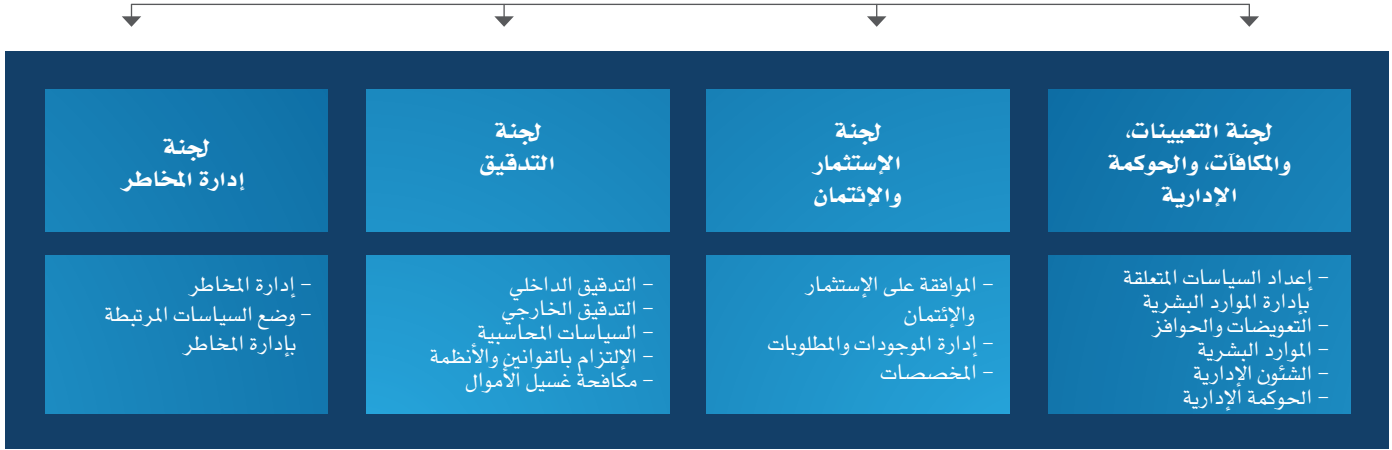
ويعمل كل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المجلس بالتعاون المباشر مع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالمصرف، ورئيس قسم إدارة المخاطر، ورئيس قسم الإلتزام بالأنظمة الرقابية، ورئيس قسم الرقابة الشرعية.

عقد مجلس الإدارة ست اجتماعات خلال العام ٢٠١٢، وعقدت لجنة المجلس للاستثمار والإئتمان سبعة اجتماعات كما عقدت لجنة المجلس لشؤون التعينات والمكافآت وضوابط الحوكمة الإدارية أربع اجتماعات. كما عقدت لجنة المجلس لإدارة المخاطر إجتماعين ولجنة المجلس للتدقيق والمراجعة إجتماعين.

لجان الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بالقيام بكافية الأمور المتعلقة بالإدارة اليومية لأنشطة المصرف، كما أن الرئيس التنفيذي مسئول عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمصرف. ويقوم الرئيس التنفيذي بإدارة المصرف عبر اللجان الإدارية التالية:

مجلس الإدارة لجان مجلس الإدارة



لجان الإدارة التنفيذية



إدارة المخاطر

إطار عمل إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المصرف، وتعتبر الإدارة الفعالة لتلك المخاطر مطلباً أساسياً لإيجاد قيمة مضافة عالية للمساهمين. ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية خلق ثقافة للإدارة السلمية للمخاطر بالمصرف والتأكد من تطبيق أطر عمل قادرة على إدارة المخاطر والتعامل معها. حيث يقوم مجلس الإدارة باعتماد السياسات المثلى لإدارة المخاطر ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري.

يضع المصرف مبادئ أساسية معينه في إدارته للمخاطر منها حماية أموال المساهمين والمستثمرين من خلال الدراسة السلمية لمختلف أنواع المخاطر، والعمل بإستراتيجية ((مكافأة المخاطر)) لتعظيم العوائد التي يحققها المساهمون، والالتزام بمستويات حذرة في تركيز المخاطر وفي الوقت ذاته التركيز على اجتذاب فئات السوق المستهدفة مثل قطاع الأفراد والأفراد ذوي الملاءة العالية، والعملاء من القطاعين العام والخاص، وتوفير المنتجات التي تمتاز بسرعة نموها وأرباحها المعجزية.

أنشأ مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر تتولى مسؤولية تطوير سياسات المصرف فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتطبيق هذه السياسات في جميع الأعمال التي يزاولها المصرف. وتتكون اللجنة من رؤساء المجموعات الأقسام الإدارية الأخرى لدى المصرف، وترفع هذه اللجنة تقارير منتظمة إلى لجنة المجلس لإدارة المخاطر.

ويتولى قسم إدارة المخاطر بالمصرف، وهو جهة مستقلة، مسؤولية الإشراف على الأعمال اليومية وإدارة المخاطر المتعددة التي يواجهها المصرف بحيث يوفر قسم إدارة المخاطر، بالتعاون مع إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام، ضماناً مستقلة بأن جميع أنواع المخاطر يتم رصدها وإدارتها وفقاً للسياسات والخطوط الاسترشادية التي يضعها مجلس الإدارة.

سياسات إدارة المخاطر

يتم إعداد سياسات إدارة المخاطر لتحديد وتقييم المخاطر الناشئة عن أنشطة المصرف، وذلك لإعداد الضوابط الملائمة والسيطرة على المخاطر، ومراقبة الالتزام بمثل هذه الضوابط. كما تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر وأنظمتها بشكل منتظم لإحتواء التغيرات التي تطرأ على أحوال السوق، وكذلك المنتجات والخدمات المعروضة. ويهدف

المصرف من خلال التدريب على سياسات الإدارة وإجراءاتها، إلى إيجاد مناخ منضبط ومثالي للرقابة يمكن للموظفين أن يتفهموا من خلاله أدوارهم والتزاماتهم. وتحتوي سياسات المصرف لإدارة المخاطر على متطلبات الجهات الرقابية، ومتطلبات إعداد التقارير، والإجراءات اللازمة لإحالة الأمور المتعلقة بالمخاطر إلى الإدارة التنفيذية أو اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر أو مجلس الإدارة حسبما تقتضيه الحاجة. ويتم اعتماد السياسات للتعامل مع جميع فئات المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر السيولة، والتمويل، ومخاطر الاستثمار والأئتمان، ومخاطر العملات، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والإشرافية.

مخاطر الائتمان والاستثمار

يعتمد المصرف سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان والاستثمار، وتشمل هذه السياسات على حدود صلاحيات إعطاء الموافقات والتفويضات، وحدود التركيز، وحدود المخاطر، وحدود مخاطر الأطراف ذات العلاقة. ويتم اعتماد حدود المخاطر الائتمانية والاستثمارية بعد إجراء دراسات مستفيضة لتقييم مخاطر الأطراف ذات العلاقة من خلال تجاربهم السابقة ومركزهم المالي، والمخاطر القانونية، ومخاطر السوق المتعلقة بالمشروع. حيث إن المصرف في أغلب الحالات يحرص في تعاملاته على أن تكون التغطية (الضمان) أكبر من قيمة التمويل، بحيث تشمل في بعض الأحيان بالإضافة إلى الأصول الملموسة، أصول غير ملموسة، وذلك يأتي في إطار سياسات المصرف وتوجيهات المجلس في هذا الشأن والتي تقضي بضرورة قيام المصرف بتقديم التسهيلات على أساس توفر التدفقات النقدية وليس على أساس الضمانات. وقام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بتولي مهام إدارة المخاطر. كما يتولى قسم مستقل بالمصرف مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان والاستثمار.

ومن سياسات المصرف المعتمدة في إدارة المخاطر، مراقبة القيمة العادلة للاستثمارات وانخفاض القيمة لقياس المخاطر الائتمانية بشكل منتظم. وتقوم أقسام مختلفة بالمصرف بتنفيذ هذه السياسة بإشراف قسم إدارة المخاطر ومراجعة قسم الرقابة الداخلية. كما يتبع المصرف سياسة تهدف إلى التأكد من تجنب مخصصات لأي خسائر ائتمانية أو استثمارية محتملة. وتؤدي سياسة المصرف في تقييم انخفاض القيمة

وتجنب المخاصات إلى إرساء خطوط استرشادية لإيجاد مخصصات للخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة والتي تشكل خسارة متوقعة لمحفظه الاستثمارات في المستقبل.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التقلبات في العوامل المتغيرة للسوق مثل معدلات الأرباح، وأسعار الأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والفرق بين سعر الشراء والبيع، (لا ترتبط بالتغيرات في التصنيف الائتماني للملزم / المصدر)، والتي قد تؤثر على دخل المصرف أو على قيمة استثمارته في الأدوات المالية. ويهدف قسم إدارة المخاطر إلى إدارة مخاطر السوق ومراقبتها باستخدام المعايير المقبولة، وفي الوقت ذاته تحقيقي أقصى الاستفادة من هذه المخاطر. ولغاية اليوم، لا يحفظ المصرف بسجل تداول، ولذلك فإن التأثيرات الناتجة عن تقلبات السوق على الإيرادات التي يجنيها المصرف يتم تحديدها والسيطرة عليها.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة الناشئة عن إخفاق الأنظمة والرقابة الداخلية، أو النصب والاحتيال، أو الخطأ البشري، والتي تؤدي إلى خسارة مالية أو خسارة السمعة وما يلحقها من تبعات قانونية ورقابية. ويقوم المصرف بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال إطار عمل رقابي يشتمل على سياسات وإستراتيجيات لتحديد هذه المخاطر ومراقبتها والاستجابة لها؛ الفصل الفعلي بين الواجبات؛ وإجراء المراجعات الداخلية والموازنات، بما في ذلك الرقابة الداخلية (التدقيق الداخلي) والالتزام بالأنظمة. ويقوم المصرف بإجراء تقييم للمخاطر التشغيلية على مستوى الأقسام كلها كجزء من عملية التقييم الداخلية. وتتم مراقبة عوامل المخاطرة باستخدام نظام إلكتروني لإدارة المخاطر التشغيلية ورفع النتائج بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم توافر الاموال لدى المصرف للوفاء بالالتزامات عند استحقاقها. وتتولى لجنة إدارة الموجودات والمطالبات، والتي يرأسها الرئيس التنفيذي وتضم أعضاء من الإدارة العليا بالمصرف، مسؤولية إدارة الميزانية العمومية والسيولة في المصرف. كما تقوم هذه اللجنة بتوفير الخطوط الاسترشادية فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يجب تجنبها


 المصرف
الخليجي
التجاري

ارتق بأسلوب حياتك

تمويلات مصرفية شاملة

أعلي تمويل

• الحد الأدنى للراتب 300 دينار بحريني
• متوافق مع أحكام الشريعة
• التمويل متوفر للموظفين وأصحاب الأعمال

أقل رسوم خدمة

• ابدأ السداد بعد 90 يوماً
• إجراءات سريعة
• تمويل من غير مقدم (للسيارات فقط)
• 15% مقدم (للعقاري فقط)

أقل نسبة ربح

الفروع التجارية:
مرفا البحرين المالي، المجموع المالي، المنامة، شارع الحكومة، سند، شارع الاستقلال، المحرق، شارع المطار، النديج، شارع البديع

*حسب الشروط والخطط


 المصرف
الخليجي
التجاري

الوافر

أكثر إشراقاً



افتح حساب الوافر الآن و اربح جوائز فورية عديدة بالإضافة إلى التأهل للفوز بسيارة فورد موستانج 2012م خلال السحب الكبير لجائزة 200,000 دولار أمريكي

- جائزة نقدية بحري 200,000 دولار أمريكي
- سيارة فورد موستانج موديل 2012
- 40 جائزة نقدية شهرية
- جوائز فورية قيمة*
- فرص أكبر للفوز للعملاء الدائمين*

*حسب الشروط والخطط وبنسبة تقديري


 المصرف
الخليجي
التجاري

احصل على آاميان الصقر

للمسافر المتميز مع بطاقة

المصرف الائتمانية



المصرف الخليجي التجاري بالتعاون مع طيران الخليج يقدم لكم فرصة **تتمتعون بها** **تتمتعون بها** على مشتركتكم باستخدام بطاقة المصرف الائتمانية.

اصح ااميان سفر مع بطاقة فيزا المصرف الخليجي التجاري هاتلاني

نوع البطاقة	حد ااميان الائتمانية
الكلاسيكية	حد واحد عن كل 1,500 دينار بحريني
الذهبية	حد واحد عن كل 1,000 دينار بحريني
الدايمندية	حد واحد عن كل 0,750 دينار بحريني

استمتع بالمميزات التي تقدمها لك.


 طيران الخليج
Gulf Air

• متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
 • رسوم خدمة منخفضة
 • تأمين سفر
 • تأمين في حالة السفر
 • صيحات خاصة


 المصرف
الخليجي
التجاري

التزام

بالدفع

حساب الثابت للمرابحات

4.0%

ثابت على أرباحي الشهرية

حساب المرابحة المقدمة

3.5%

أرباحك قبل رأس مالك



واستخدام طريقة آجال الاستحقاق المتدرجة لإدارة مخاطر السيولة ومراقبتها. وتأتي منهجية المصرف في إدارة السيولة للتأكد قدر الإمكان من الاحتفاظ برصيد كاف من السيولة للوفاء بالإلتزامات عند استحقاقها في جميع الأحوال العادية والصعبة منها، دون تكبد أي خسائر أو أضرار تمس بسمعة المصرف.

مخاطر معدلات الأرباح

المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المحافظ الاستثمارية غير المدرجة هي المخاطر الناشئة عن التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو تقلبات القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. وتهدف سياسة المصرف فيما يتعلق بمخاطر معدلات الأرباح إلى تحديد، وقياس، ومراقبة، وإعداد التقارير عنها في الوقت المناسب. وتتم إدارة مخاطر معدلات الأرباح بشكل أساسي من خلال مراقبة الفروقات بين الأرباح والحدود الموضوعية مسبقاً. كما تتم إدارة مخاطرة معدلات الأرباح مقارنةً بحدود الفروقات في معدلات الأرباح بمدى حساسية الأصول المالية للمصرف والمطلوبات مقارنةً بالسيناريوهات الثابتة وغير الثابتة المتعددة لمعدلات الأرباح.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية في المصرف بأخذ الحدود التي يضعها مجلس الإدارة على المراكز المالية الصافية وكذلك التقييم المستمر لأسعار صرف العملات الحالية والمستقبلية. وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية مقارنة لحدود المخاطر الصافية من خلال مراقبة حساسية الأصول المالية للمصرف والسيناريوهات المتعددة للعملات الأجنبية، ولا يشارك المصرف في أي عمليات لتداول العملات الأجنبية، ويعمل عند الضرورة على مطابقة مخاطر العملة المتعلقة بموجودات معينة بالمطلوبات بنفس العملة أو العملة المرتبطة بها.

المخاطر القانونية والإشرافية

تشمل المخاطر القانونية على مخاطر الخسارة غير المتوقعة من الصفقات و / أو العقود التي لا يتم تطبيقها بموجب القوانين المعمول بها أو المسندات غير السليمة. كما شتمل هذه المخاطر على القضايا التي يرفعها العملاء ضد المصرف في ما يتعلق ببعض العمليات. ويقوم المصرف بإدارة المخاطر القانونية باستخدام مستشاريين قانونيين داخليين

وإداريين. فيما تتكون المخاطرة الرقابية من مخاطر عدم الإلتزام بالمتطلبات القانونية والإشرافية. وقام المصرف بإنشاء إدارة لمراقبة الإلتزام بالقوانين تتولى مسؤولية التنسيق فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بالجهة الإشرافية وهي مصرف البحرين المركزي، كما أنها مسؤولة عن الإلتزام بمبادرات البنك الهادفة إلى مكافحة غسل الأموال.

كفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال القانوني للمصرف وفقاً للخطوط الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وتماشياً مع ما تملبه المتطلبات المتعلقة بتطبيقات بازل ٢، فإن مصرف البحرين المركزي يشترط على المصرف الخليجي التجاري المحافظة على حد معين من نسبة رأس المال المبدئي من إجمالي رأس المال مقارنةً بالموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها. وبالإضافة لما ورد أعلاه، فإن مجلس إدارة المصرف قد اعتمد طريقة داخلية لتقييم نسبة كفاية رأس المال تهدف إلى ربط كفاية رأس المال بالمخاطر التي لا تشملها الآليات الإشرافية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين ومواصلة تطوير الأعمال في المستقبل. والطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال هي إحدى متطلبات المستوى الثاني من اتفاق بازل ٢ تسعى إلى التأكد من التحديد المناسب، والقياس، ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وربط مستوى رأس المال الداخلي للمصرف بعوامل المخاطرة إجمالاً وخطة العمل. كما تبنى المصرف منهجية منظمة لتحديد وتقييم رأس المال المطلوب لكل فئة من فئات المخاطر الرئيسية من خلال توظيف الطرق المناسبة، ويتم اعتبار إجمالي مخاطر رأس المال كمتطلب لإجمالي رأس المال. كذلك، تضم الطريقة الداخلية لقياس كفاية رأس المال خطوياً إرشادية لتقييم الاحتياجات الرأسمالية المستقبلية للمصرف حسبما تملبه خطط الأعمال على المدى الزمني الاستراتيجي لتنفيذ تلك الخطط.

اختبار الضغوطات

يتم احتساب القانونية والداخلية لرأس المال بناءً على معلومات سابقة. وحين يتم وضع توقعات مستقبلية، فإن هذه التوقعات تعتمد على افتراض أن مناخ الأعمال يتم وضع توقعات مستقبلية، فإن هذه التوقعات تعتمد على افتراض أن مناخ الأعمال سوف يكون اعتيادياً. ومن الضروري أن يقوم المصرف بقياس حساسية رأسماله مقارنةً بالتغيرات في عوامل المخاطرة الداخلية

والخارجية والتغيرات المصاحبة للدورات الاقتصادية. وقام المصرف بتطوير نموذج لاختبار الضغوطات لهذا الغرض. وتعتبر الخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد العوامل المرتبطة بالضغوطات والتي تؤثر على إيرادات المصرف، ومركزه المالي، ونوعية موجوداته، ونمو أعماله، الخ. وتعتبر الخطوة التالية هي إعادة تقييم بنود الميزانية العمومية بناءً على مزيج من عوامل المخاطرة هذه وبمستويات متعددة و أكثر صرامة. ويتم احتساب مستويات كفاية رأس المال في ظل سيناريوهات الضغوطات مقارنةً بميزانيات عمومية حالية ومتوقعة لتحديد الاحتمال الأسوأ واتخاذ تدابير الإدارة للوقاية من المخاطر الناشئة حسبما تقتضيه الحاجة. وتقوم دائرة إدارة المخاطر بالمصرف بعمل اختبارات الضغوطات مرتين خلال العام ويتم الإفصاح عن النتائج لمجلس الإدارة مع خطط المعالجة المقترحة إذا تطلب الأمر ذلك.

مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي المخاطر الناشئة من الفهم غير المؤاتي لما يمارسه المصرف من أعمال أو من عوامل رقابة داخلية، وحسبما تثبت صحة ذلك الفهم أو لا، سوف يؤدي إلى ترجع في قاعدة المستثمرين لدى المصرف. ويمكن أن يفرض تطور مثل هذا الفهم إلى إجراءات قضائية مطولة تكون مكلفة مالياً، ما يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على المركز الرأسمالي للمصرف أو سيولته. وتقوم الإدارة العليا من خلال اللجان المختلفة باختبار الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على سمعة المصرف، كما تقوم الإدارة العليا بإصدار خطوط استرشادية للتعامل مع مثل هذه الأمور. كذلك، يمكن أن يقوم المصرف بموجب عملية التقييم الداخلية لقياس كفاية رأس مال مستقل المخاطر.

سياسات الإفصاح

يتبع المصرف في سياساته للإفصاح الإلتزامات والخطوط الاسترشادية لمصرف البحرين المركزي، وسوق البحرين للأوراق المالية، والجهات الرقابية الأخرى. وقد اعتمد المصرف سياسات فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية والإفصاح متوافقة من متطلبات اتفاقية بازل ٢ ومتطلبات مصرف البحرين المركزي للتأكد من تلقي جميع المعنيين المعلومات في الوقت المناسب. وتشكل متطلبات الإفصاح الخاصة بالمستوى الثالث التي يشترطها مصرف البحرين المركزي جزءاً من هذا التقرير السنوي.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال المصرف الخليجي التجاري ش م ب
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى وآله وأصحابه أجمعين.

وبعد...

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري وكذلك من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية الأعمال الاستثمارية والتمويلية بالبنك وقارنتها بما أصدرته من فتاوى وأحكام في المدة المذكورة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ م فوجدتها متفقة مع الفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها.

وقد قامت إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية بالتدقيق الشرعي على جميع الأعمال التي تخص الجانب الشرعي بالمصرف لكل ثلاثة أشهر بحيث يصبح التدقيق ربع سنوي، وقد أصدرت تقريرها النهائي المفصل ورفعت له هيئة الشرعية واطلعت على الملاحظات، وأكدت على حرص المسؤولين في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأصدرت قرارها بهذا التقرير وأثنت على الأعمال التي تقوم بها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية في مراقبة ومراجعة مدى إلتزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وترى هيئة الرقابة الشرعية أنها قد أبدت رأيها في الأنشطة التي قام بها المصرف، وأن مسؤولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع على الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتخصص في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتها لعمليات المصرف وفي إعداد التقرير.

هذا وقد ناقشت الهيئة من يمثل المصرف في الميزانية العمومية والإيضاحات المرفقة بها وبيان الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ووجدتها مقبولة شرعاً. وقد تم إعداد تقرير الهيئة بناء على ذلك.

كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى حسابات البر والخير، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين في أسهمهم .

وبناءً عليه؛ فإن الهيئة ترى أن أعمال المصرف وخدماته المصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الشيخ / نظام بن محمد صالح يعقوبي
عضو

الشيخ الدكتور / فريد محمد هادي
عضو تنفيذي

الشيخ الدكتور / فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة

تقرير مدقي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب («المصرف») والشركات التابعة له («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، والبيانات الموحدة للدخل والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيمة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدقي الحسابات

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيمة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

حسب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢)، نفيد بأن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها، وإن المعلومات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع هذه البيانات المالية الموحدة، ولم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة وأنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي، وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كريس جيري

المنامة - مملكة البحرين
٧ فبراير ٢٠١٣

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
برج المرفأ الشرقي، مرفأ البحرين المالي
ص.ب. ٦٠٠٠٢، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +٩٧٣ ١٧ ٥٠ ٥٠ ٥٠، فاكس: +٩٧٣ ١٧ ١٠ ٠٠ ١٧
بريد إلكتروني: info@khcbonline.com

www.khcbonline.com

مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي (قطاع التجزئة)